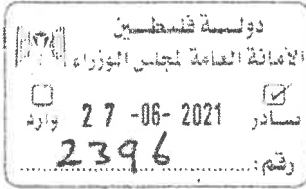


2021/06/27م



حفظهم الله،،،

سعادة الإخوة/ الوكلاء ورؤساء المؤسسات الحكومية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: الأولويات القطاعية الحكومية، وخطة عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية

لنصف الثاني من العام 2021م (خطة التدخل العاجل)

- تهديكم الأمانة العامة لمجلس الوزراء تحياتها، وتتمنى من الله لكم دوام الصحة والعافية، وبالإشارة للموضوع أعلاه، يُسعدنا أن نضعكم في صورة أولويات العمل الحكومي للنصف الثاني من العام 2021م، وذلك بهدف توحيد جهود المؤسسات الحكومية ورفع مستوى التنسيق بينها، آملين الاطلاع والمتابعة لما يلي:
- 1- مرفق وثيقة الأولويات القطاعية الحكومية للنصف الثاني من العام 2021م، والتي تضم الأولويات القطاعية الرئيسية والفرعية، موزعة على أربعة قطاعات، وذلك بعد الأخذ بالملاحظات الواردة من المؤسسات الحكومية على المسودة الأولية.
 2. مطلوب من كافة الدوائر الحكومية إعادة توفيق أنشطتها في الخطة للنصف الثاني من العام 2021م بما ينسجم مع وثيقة الأولويات القطاعية الحكومية، على أن يتم إرسالها للأمانة العامة لمجلس الوزراء حتى صباح يوم الأربعاء الموافق 2021/06/30م.
 3. تعكف الأمانة العامة لمجلس الوزراء - الإدارة العامة للسياسات والتخطيط على تجهيز قائمة من المبادرات الحكومية لكافة الدوائر الحكومية. تخدم هذه المبادرات الأولويات الحكومية المعتمدة، وسيتم اعتمادها وتعميمها للعمل بها بدءاً من مطلع شهر 2021/07م.
 4. جاري إعداد خطة عمل للوزارات والمؤسسات الحكومية للنصف الثاني من العام 2021م، بمسمى "خطة التدخل العاجل"، مُستندة للأولويات القطاعية الحكومية، والخطط التشغيلية للدوائر الحكومية، والمبادرات الحكومية، وسيتم اعتمادها والعمل بها ومتابعة تنفيذها بدءاً من شهر 2021/07م.
 5. نأمل من سعادتكم تعميم الأولويات والتوجهات الحكومية للنصف الثاني من العام 2021م على كافة الإدارات العاملة في مؤسساتكم، وكذلك الإيعاز لممثلي التخطيط والمشاريع في دوائركم الحكومية لسرعة الاستجابة مع الإدارة العامة للسياسات والتخطيط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

عام مجلس الوزراء



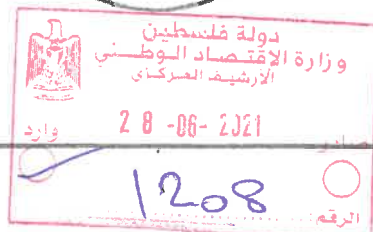
مرفق:

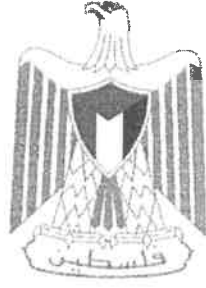
• وثيقة الأولويات القطاعية الحكومية للنصف الثاني من العام 2021م

نسخة مع الاحترام لـ:

- معالي رئيس لجنة متابعة العمل الحكومي.
- سعادة نائب رئيس لجنة متابعة العمل الحكومي.
- الإدارة العامة للسياسات والتخطيط.
- الإدارة العامة لشؤون مجلس الوزراء.

صادر عن: الإدارة العامة للسياسات والتخطيط.



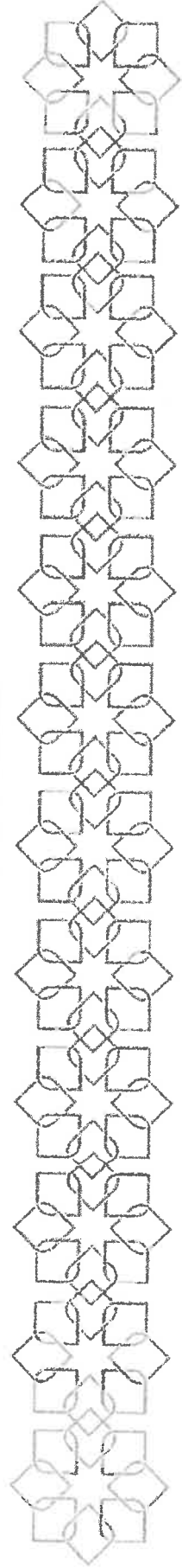


دولة فلسطين
الأمانة العامة لمجلس الوزراء
الإدارة العامة للسياسات والتخطيط

وثيقة الأولويات القطاعية الحكومية (لنصف الثاني من عام 2021م)



يونيو 2021





تمهيد:

تمثل هذه الوثيقة الأولويات القطاعية الحكومية وأبرز التدخلات العاجلة خلال النصف الثاني من العام الجاري، كحالة استجابة طارئة للعدوان الأخير على قطاع غزة والذي طال البنية التحتية وألقى بظلاله السلبية على القطاع الصحي والاجتماعي والاقتصادي.

عكفت لجنة متابعة العمل الحكومي على إعادة النظر في الأولويات الحكومية المقررة بداية العام الجاري، بما يتوافق مع المعطيات والمستجدات الأخيرة، في محاولة منها لترتيب البيت الداخلي وتجاوز الأزمة الحالية، والتي تأتي بالتزامن مع إعادة تشكيل لجنة متابعة العمل الحكومي، وظهور عدد من الملفات والأولويات الطارئة المتعددة؛ أهمها ملف إعادة الإعمار والتعافي بعد عدوان مايو 2021م، والتعاش مع فايروس كورونا، ومحاولة استثمار جهود المانحين في تحريك ملف التنمية داخل قطاع غزة.

استندت هذه الوثيقة على مشاركة الوزارات والمؤسسات الحكومية وتوجهاتهم في المرحلة القادمة، وكذلك على نقاش وتقييم منهجي ومتخصص من قبل مجموعة من المسؤولين الحكوميين المختصين وذوي الخبرة في مجالات التخطيط ورسم السياسات العامة. وقد استندت الوثيقة كذلك على الإطار الاستراتيجي الحكومي المعتمد للأعوام 2017-2021م. والأولويات الحكومية المعتمدة في باكورة العام الجاري. خلصت الوثيقة إلى مجموعة من الأولويات والتوجهات الحكومية للنصف الثاني من العام الجاري 2021م على أساس قطاعي يتلاءم مع الظروف الراهنة وعلى رأسها آثار وتداعيات عدوان مايو 2021م وجائحة كورونا.

الجدير ذكره أن قطاع غزة يعاني من جملة من الأزمات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية ونقص شديد في الخدمات الأساسية كنتيجة للحصار الخانق المفروض على قطاع غزة منذ عدة سنوات، والاعتداءات الصهيونية المتكررة والتي كان آخرها خلال عدوان مايو 2021م وما لحق ذلك من تدمير الشوارع والبنية التحتية والمقار الحكومية والأمنية والشرطية المختلفة، وكذلك مئات الشهداء وآلاف الجرحى والمنازل المدمرة.

وانسجاماً مع تطلعاتنا الدائمة في السعي الحثيث إلى توفير حياة كريمة للمواطن الفلسطيني في قطاع غزة ومحاولة رأب الصدع وتقليص الآثار التي فرضها الحصار والاعتداءات الصهيونية المستمرة وخصوصاً عدوان مايو 2021م بحق سكان القطاع وموارده وبنية التحتية والمؤسساتية، فإننا نقدم هذه الوثيقة لتكون بمثابة خطوة جديدة وتحشيد للأولويات الحكومية والأنشطة المختلفة خلال النصف الثاني من العام الجاري للمساهمة في حالة التعافي من آثار عدوان مايو 2021م، والبدء في خلق وبناء ظروف معيشية أفضل لسكان القطاع، وتمثل الأولويات المذكورة في هذا المقترح القضايا التي ستركز عليها المؤسسة الحكومية بشكل عام وتلقى اهتمام صاحب القرار ويُخصص لها الموارد البشرية والمالية اللازمة للحفاظ عليها وإنجازها خلال النصف الثاني لعام 2021م.





الأولويات الحكومية (النصف الثاني من عام 2021م):

تماشياً مع الوضع الراهن، ولمواكبة التغيير الحكومي الأخير وفي محاولة لتركيز الجهود الحكومية خلال النصف الثاني من العام الجاري في الاستجابة الطارئة والتعافي من الآثار السلبية لعدوان مايو 2021م وما خلفته من دمار وخراب، والتوجهات المتجددة لإحداث تنمية تلامس حاجة المواطن، فقد تمت إعادة تقييم للأولويات الحكومية المعتمدة خلال بداية العام الجاري وإعادة صياغة لهذه الأولويات بما يتوافق مع طبيعة المرحلة الحالية.

تعتبر هذه الوثيقة إطاراً عاماً للاهتمامات الحكومية خلال النصف الثاني من العام الجاري، وتمثل الأولويات المذكورة في هذا المقترح القضايا التي ستركز عليها المؤسسة الحكومية بشكل عام، وتلقى اهتمام صاحب القرار ويُخصص لها الموارد البشرية والمالية اللازمة للحفاظ عليها وإنجازها خلال الفترة المخصصة.

أولاً: أولويات قطاع الأمن والحكم الرشيد:

1. الارتقاء بالأداء المؤسسي:

- تفعيل ملف السياسات والتخطيط على المستوى الحكومي العام وداخل الدوائر الحكومية.
- تحديث الأنظمة واللوائح والقوانين الخاصة بالعمل الحكومي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- وضع الآليات والوسائل الرقابية النازمة لحسن تطبيق الأنظمة واللوائح.
- تطوير أنظمة وقوانين معتمدة من المجلس التشريعي تُقنن إدارة العمل الحكومي وتحصّن قراراته.
- دراسة العبء الوظيفي والاستفادة الأمثل من الكادر الحكومي.
- وضوح حدود العمل وتعزيز حالة التكامل بين الدوائر الحكومية.
- تفعيل وتجويد ملف المشاريع الحكومية.
- تفعيل الوظيفة الرقابية داخل أطر الدوائر الحكومية.

2. تعزيز التشاركية والتكاملية بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية:

- تنظيم العلاقة مع فصائل العمل الوطني والمجلس التشريعي والهيئات المحلية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
- إعادة تنظيم العلاقة بين وزارة الحكم المحلي والهيئات المحلية بهدف توجيه وتجويد أعمال الهيئات المحلية.
- تفعيل المشاركة المجتمعية والاستشارات التخصصية.
- توجيه وتسهيل عمل المؤسسات الدولية العاملة في قطاع غزة.

3. الارتقاء بالموارد البشرية:

- تدريب وتأهيل الكادر الحكومي وإتباع سياسات واضحة للإحلال والتعاقب الوظيفي في المستويات الإشرافية في كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية.
- تعزيز الرضا الوظيفي لموظفي القطاع العام.





4. تحسين وتجويد الخدمات الحكومية:

- ضمان جودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين.
- تطوير منظومة ديوان المظالم.
- تحسين صورة العمل الحكومي لدى الرأي العام وفق أعلى المعايير المهنية.

5. إدارة ملف إعادة الإعمار:

- وضع الأسس والضوابط المنهجية لإدارة ملف الإعمار وبيان العلاقة والأدوار المختلفة للجهات المانحة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
- تسريع العمل في ملف الإعمار وتعويض المتضررين والتخفيف عن المواطنين ومحاولة إعادة الحياة إلى طبيعتها.
- إعداد خطة إنعاش عاجلة تساهم في النهوض العاجل بالقطاعات الأكثر تأثراً من عدوان مايو 2021م.
- تدوير المقدرات الحكومية بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

6. الحراك الإعلامي والتعاون الدولي:

- بناء القدرات الوطنية لتطوير الإطار القانوني وآليات الحشد والمناصرة للقضية الفلسطينية ومساءلة الاحتلال الإسرائيلي.
- استثمار حالة التعاطف لتعزيز العمل الإغاثي والتنموي.

7. تعزيز العدالة والأمن وسلامة الجبهة الداخلية:

- الحفاظ على النظام والأمن العام وبسط سيادة القانون وحماية الحريات من خلال تعزيز الدور التخصصي لوزارة الداخلية والأمن الوطني ووزارة العدل.

8. الإدارة الفعالة لأزمة كورونا:

- استمرار العمل في إدارة جائحة كورونا وفق منظومة الطوارئ.
- تطوير آليات التعايش في ظل الأزمات والطوارئ وخصوصاً مع فايروس كورونا.

ثانياً: أولويات قطاع التنمية الاقتصادية.

1. المحافظة على استدامة المالية العامة:

- إعادة هيكلة إدارة الموارد المالية والملفات الاقتصادية بما يضمن تعزيز الإيرادات وترشيد النفقات.

2. توجيه الجهود نحو تأهيل المنشآت الصناعية والتجارية:

- توجيه وتنسيق الجهود المحلية والدولية بهدف إعادة تأهيل المنشآت الصناعية التي تضررت في عدوان مايو 2021م، وتعويض المتضررين وجلب الدعم المحلي والخارجي اللازم.
- تنسيق الجهود المحلية والدولية بهدف إعادة تأهيل المنشآت الصناعية والتجارية، وجلب الدعم المحلي والخارجي اللازم، وتسخير الإمكانيات الحكومية وتفعيل المشاركة المجتمعية لتحقيق ذلك.





3. تحقيق الأمن الغذائي:

- ضمان توفر الاحتياجات الأساسية من السلع اللازمة لكافة المواطنين وحماية المخزون الغذائي الاستراتيجي لقطاع غزة، وتعزيز الدور التخصصي لوزارتي الزراعة والاقتصاد الوطني.

4. النهوض بالقطاع السياحي:

- توجيه وتنسيق الجهود المحلية والدولية بهدف دعم المتنزهات والمنشآت السياحية المتضررة وإعادة عملها.
- توجيه المانحين ورجال الأعمال للاستثمار على شاطئ البحر وتطوير المواقع السياحية الثقافية والأثرية والدينية لجعلها أماكن جذب سياحي.

5. النهوض بالثروة الزراعية والحيوانية:

- توجيه وتنسيق الجهود المحلية والدولية بهدف إعادة ترميم المرافق والأراضي الزراعية التي تضررت في عدوان مايو 2021م، وتعويض المتضررين وجلب الدعم المحلي والخارجي اللازم، وتسخير الإمكانيات الحكومية وتفعيل المشاركة المجتمعية لتحقيق ذلك.
- دعم وتعزيز المزارعين ومربي الحيوانات والصيادين، وتحديد أسعار منصفة للمنتج والمستهلك، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين الانتاجية، وخلق بيئة استثمارية محفزة.

ثالثاً: أولويات قطاع التنمية الاجتماعية.

1. توسيع نطاق الحماية الاجتماعية:

- توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والفئات المهمشة والعائلات التي تضررت في عدوان مايو 2021م والعمل على تمكينهم.
- توفير برامج رعاية أسر شهداء عدوان مايو 2021م.
- رعاية ذوي الأسرى والحفاظ على حقوقهم، وإبقاء قضيتهم حية باعتبارها قضية وطنية وإنسانية.
- تمكين المرأة الفلسطينية وتأهيلها بما يتناسب مع أدوارها الوطنية والاجتماعية.

2. ضمان بيئة تعليمية داعمة ومحفزة للتعليم:

- مواومة العملية التعليمية وفق متطلبات التعامل مع الأزمات والكوارث بما فيها جائحة كورونا.
- نظم العلاقة مع مؤسسات التعليم العالي وفق إستراتيجية موحدة.
- تطوير مؤسسات وبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني وتحسين الجودة فيها ودعمها للإيفاء بمتطلبات سوق العمل.

3. تحسين مستوى الرعاية والخدمات الصحية:

- إعادة ترتيب المنظومة الصحية وتعزيز الدور التخصصي لوزارة الصحة بما يضمن استمرار الخدمات الصحية المقدمة لكافة المواطنين.
- توفير برامج رعاية جرحى عدوان 2021م.





4. تعزيز الالتزام الديني، والارتقاء بمنظومة القيم، وتشجيع السلوك الحضاري:

- رصد التحديات الاجتماعية والتباين بين القيم الإسلامية وتلك السائدة في المجتمع، وتسويق النموذج الإسلامي في أوساط الشباب.
- استقطاب وإدارة واستثمار الأصول الوقفية وفق أفضل الممارسات في هذا المجال وذلك من أجل تحقيق أكبر عائد ممكن ضمن الحدود المقبولة للمخاطرة، وصرف تلك العائدات بطريقة تضمن أعلى مردود اجتماعي.

5. تعميق الوعي الثقافي المتعدد:

- إطلاق حملات توعية ومناصرة محلية ودولية لحماية مدينة القدس بما يحفظ مكانتها الخاصة في تكوين الهوية الثقافية الفلسطينية العربية.
- جمع وتوثيق وأرشفة الموروث الثقافي الفلسطيني من حكايات وأمثال ولهجات وقصص ومخطوطات.
- رعاية المواهب وتفعيل الأنشطة الثقافية.

6. تمكين الشباب والحد من البطالة:

- توفير برامج دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والقرض الحسن.
- تفعيل مشاركة الشباب في الحياة العامة وتشجيع الأنشطة المجتمعية والمبادرات التطوعية ورعاية حاضنات الأعمال والإبداع والثقافة وإحياء التراث.
- دعم وتفعيل النشاط الرياضي الرسمي وغير الرسمي بكافة أشكاله، والسعي لبناء منظومة رياضية فعالة ومتكاملة.

رابعاً: أولويات قطاع البنية التحتية.

1. توجيه ومتابعة أعمال ترميم وتطوير البنية التحتية للمرافق العامة والحكومية:

- ترميم وتطوير البنية التحتية للدوائر الحكومية.

2. توجيه ومتابعة أعمال ترميم وتطوير مرافق البنية التحتية والمشاريع الإسكانية:

- متابعة تنفيذ المشاريع الإسكانية الجديدة.
- ترميم وتطوير البنية التحتية للمرافق العامة والبنية التحتية.

3. تطوير البيئة التكنولوجية الحكومية:

- تطوير منظومة هندسة العمليات والإجراءات الحكومية.
- تعزيز منظومة مركز المعلومات الحكومي وسهولة تداول البيانات وتحليلها، وإعطاء مؤشرات لاتخاذ القرارات.
- حوسبة وتطوير الخدمات الإلكترونية الحكومية الأساسية.





التدخلات العاجلة:

استجابة للمتطلبات الطارئة وتكاملاً مع تطلعات لجنة متابعة العمل الحكومي في محاولة التخفيف من حدة التداعيات والآثار التي خلفها عدوان مايو 2021م، وانسجاماً مع الأولويات الحكومية للنصف الثاني من العام الحالي، جاري إعداد جملة من المبادرات الحكومية، والمتوقع تنفيذها خلال النصف الثاني من العام الجاري، والتي ستساهم بشكل مباشر في تحقيق أولويات العمل الحكومي.

